التذاكي والمزاجية في السياسة المالية

السياسة المالية في لبنان مزاجية في كل شيء الا فيما يختص بفرض الضرائب الجديدة ، فهي عندئذ تعرف طريقها جيدا .

تعرف الطريق لانها تستسهله هذا اذا اعفيناها من المقاصد والاغراض .

فالسهولة هي مبتغى الهارب من المشاكل ، لان المتصدي للمشاكل يواجهها بنية التحكم فيها ، والتحكم بالامور لا يمكن ان يتم بدون معرفة . المعرفة هي مفتاح التحكم ، والتحكم يقتضي التصدي بدل الوقوع في اغراء السهولة .

لذلك لم يكن مستغربا ان تاتي الضرائب الجديدة عبئا جديدا على كاهل المكلف اللبناني دون اي مقابل ، غير ان الغريب هو الذريعة الكلاسيكية لمثل هذا التصرف ، كان يعلن ان الضرائب انما تفرض على الكماليات .

ويبدو ان كراهية التغيير عند اهل الحل والربط استحكمت الى درجة لم يعودوا معها بحاجة الى تغيير مفهومهم للكماليات ، ولو من قبيل مجاملة العصر الذي نعيش فيه ، والذي فرض علينا ان نقبل كماليات الامس كضرورات اليوم الملحة .

اما مزاجية السياسة المالية فتظهر او تختفي تبعا لمزاجية راكبها . اذا شاء ان يعترف باستقلالية السياسة النقدية اصدر الفتاوى المطولة بمحاسن هذه الاستقلالية واعفى نفسه من كل ما يمسها . واذا شاء ان يرى نفسه فوقها لم يعدم وسيلة لتحقيق تعاليه ولو بالمناورة او الدسيسة او الاحتيال على القوانين . وقصة المادة ١٥ من قانون الموازنة لم تفارق الاذهان بعد .

وقد سقنا هذا المثال على المزاجية لانه اقرب الامثلة الى الذاكرة ، اذ ان صداه ما زال يرن في الاذان .

ولكن الشيء المحير ان كل ذلك يبدو وكانه احتقار للمواطنين ، وتجاوز في التذاكي عليهم ، في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة الى احترام المواطنين لها ولكلمتها ، وفي الوقت الذي يعرف الناس فيه ان الدولة بحاجة الى الذكاء لا الى التذاكي .

سليمان الفرزلي